المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: محددات فاعلية الأحزاب السياسية في العراق منذ العام 2003
اسم الكاتب: أ.د. اسعد طارش عبد الرضا، صبا محمود عبد الرزاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9939
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 06:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

محددات فاعلية الأحزاب السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣

ا.د اسعد طارش عبد الرضا
جامعة بغداد– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
بغداد– العراق
asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

صبا محمود عبد الرزاق
جامعة بغداد– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
بغداد– العراق
sabaakhazraji@gmail.com

الملخص

منذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحوّلًا جذريًا في النظام السياسي مما أتاح المجال أمام نشوء وتعدد الأحزاب السياسية. إلا أن فاعلية هذه الأحزاب تأثرت بعدة محددات، أبرزها الانقسامات الطائفية والعرقية، التي جعلت العمل قائمًا في كثير من الأحيان على الانتماءات بدل البرامج الوطنية الشاملة. كما ساهمت تدخلات القوى الإقليمية والدولية في التأثير على توجهات الأحزاب وتحالفاتها، مما أضعف من استقلاليتها وفاعليتها في تمثيل المصالح الوطنية.

فضلاً عن ذلك، تعاني البيئة السياسية من ضعف في التشريعات، وغياب الشفافية والرقابة على مصادر التمويل، مما أتاح المجال للفساد والمحسوبية. كما أدت سيطرة بعض الأحزاب على مؤسسات الدولة إلى تشويه مفهوم الدولة المدنية وتعميق مبدأ "التحاصص" في تقاسم السلطة والموارد.

وأنّ ضعف الثقافة الديمقراطية وانعدام الثقة الشعبية يؤدي دورًا جوهريًا في تقييد فاعلية الأحزاب، إذ باتت تُنظر إليها كمصالح شخصية أكثر من كونها أدوات للتغيير. بالتالي، فإن إصلاح المنظومة الحزبية يتطلب معالجة جذرية لهذه المحددات لضمان دور أكثر فاعلية للأحزاب في بناء دولة ديمقراطية ومستقرة.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، المحددات السياسية، ضعف الفاعلية الحزبية، الأحزاب السياسية.

Determinants of the effectiveness of political parties in Iraq since the year

Prof. Dr. Asaad Taresh Abdul-Ridha
University of Baghdad - Center for Strateg and International Studies
Baghdad, Iraq
asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Saba Mahmoud Abdel Razzaq
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies
Baghdad, Iraq
sabaakhazraji@gmail.com

Abstract

Since 2003, Iraq has witnessed a radical transformation in the political system, allowing for the emergence and proliferation of political parties. However, the effectiveness of these parties has been affected by several constraints, most notably sectarian and ethnic divisions, which have often driven action based on affiliations rather than comprehensive national programs. Interventions by regional and

international powers have also influenced the orientations and alliances of parties, weakening their independence and effectiveness in representing national interests.

In addition, the political environment suffers from weak legislation and a lack of transparency and oversight of funding sources, which has opened the door to corruption and favoritism. The control of some parties over state institutions has distorted the concept of the civil state and deepened the principle of "quotas" in the sharing of power and resources.

The weakness of a democratic culture and the lack of popular trust play a fundamental role in limiting the effectiveness of parties, as they are now viewed as agents of personal interests rather than as tools for change. Therefore, reforming the party system requires a radical approach to these constraints to ensure a more effective role for parties in building a democratic and stable state. **Keywords**: Democratic transformation, political determinants, weak party effectiveness, political parties.

المقدمة:

تم تغيير النظام السياسي في العراق في العام ٢٠٠٣، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحكم، تغييرًا جذريًا، من وصفه نظام سياسي يهيمن فيه الحزب الواحد على الحياة السياسية إلى نظام سياسي تعددي يسمح بالتعددية السياسية والحزبية، وعرف العراق منذ ذلك العام أحزابًا سياسية متعددة الاتجاهات والمذاهب بسبب الحرية السياسية التي منحت لتلك الأحزاب، ومزاولة نشاطها السياسي بصورة علنية، مثل العام ٢٠٠٣، انعطافه مهمة في تاريخ العراق السياسي لأنه نقل العراق مجتمعاً ونظاماً سياسياً من النظام الشمولي بكل حيثياته وانعكاساته على شتى الأصعدة إلى نظام تأسس مبدئيا على الآليات الديمقراطية في العمل السياسي، ومما لا شك فيه أن التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ م كان الحد الفاصل ما بين أشياء كثيرة، لعهد مضى وعهد قادم مثلما كان هذا التاريخ بداية التحول الديمقراطي في العراق.

ولهذا من الطبيعي أن يكون سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣، والتحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية، عملية لا تخلو من المشكلات، وهذا حال معظم الديمقراطيات الناشئة، ويمكن القول أن هناك العديد من المحددات التي تعترض أداء الأحزاب السياسية، وتعترض تطور الحياة الحزبية في العراق.

أهمية البحث

تعد الأحزاب السياسية من المؤسسات غير الرسمية المهمة والمؤثرة في النظام السياسي، فضلًا عن كونها حلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وفي العراق بعد ظهور التعددية الحزبية منذ العام ٢٠٠٣، واجهت الأحزاب السياسية فيه محددات أدت الى تحجيم فاعليتها في الأداء السياسي وفي العملية السياسية.

أهداف البحث

نهدف من هذا البحث إلى دراسة مقتضبة عن الأحزاب السياسية بصورة عامة، والأحزاب السياسية العراقية بصورة خاصة، وتحديدًا المحددات التي تؤثر في فاعلية الأحزاب السياسية في النظام السياسي العراقي.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في البحث في أن الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، عبرت تعبيرًا حقيقيًا حالة الانغلاق السياسي التي كان يعيشها العراق قبل عام ٢٠٠٣، في غياب أحزاب سياسية تعمل بصورة علنية وتجسد حرية ممارسة النشاط السياسي، وعبر ثلاثة عقود، كانت كفيلة بان تكون الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد ذلك العام أن تواجه محددات في أدائها السياسي، ويمكن التعبير عن ذلك بسؤال مفاده ان البلدان التي عرفت نظام الحزب الواحد، ولعقود تواجه محددات في تجربتها في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب، وتتجسد تلك المحددات، غالبًا، بالأحزاب السياسية نفسها.

فرضية البحث

ان الفرضية الرئيسة في هذا البحث هي " أنه على الرغم من الدور الرئيس الذي تؤديه الأحزاب السياسية في الحياة السياسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، إلا أنها ماتزال تعاني من محددات تؤثر في دورها الإيجابي في رفد النظام السياسي بعناصر مضافة من أجل الانتقال إلى الاستقرار والتحول الديمقراطي ".

منهج البحث

اعتمدنا منهج التحليل النظمي في دراسة الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، على أساس أن هذا المنهج يعتمد المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية للأحزاب السياسية وواقعها المجتمعي، والسياسي لتحليل ظاهرة الأحزاب السياسية في العراق ومحدداتها.

المبحث الأول: الظاهرة الحزبية والحزب السياسي

على الرغم من الدراسات الكثيرة التي اهتمت بموضوع الأحزاب السياسية، الا أنه ما يزال هناك الكثير من الغموض الذي يعبر عنها وعن فحواها ودورها في الحياة السياسية، ويبدو هذا الأمر أكثر غموضًا في البلدان النامية، حيثُ تشكل الظاهرة الحزبية فيها جوهر العمل السياسي، ولكن مايزال هناك غموض في دورها في ترسيخ مأسسة العمل السياسي، وفي هذا المبحث سنتناول في مطلبين الظاهرة الحزبية من حيث نشأتها، والحزب السياسي في معناه والأدوار التي يقوم بها.

المطلب الأول: الظاهرة الحزبية

يعود تاريخ الأحزاب الى سنة ١٨٥٠، ولم يكن أي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة) يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة، فقد كان يوجد قديمًا اختلافات في الآراء، ونواد شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية، إنما لم تكن هذه احزابًا بالمعنى الصحيح، وفي سنة ١٨٥٠، أخذت هذه

الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة، في حين كانت الدول الأخرى تجهد في تقليدها. (ديفرجيه، ٢٠١١، ص٦)

وبحسب ديفرجيه تنقسم الأحزاب السياسية من حيث النشأة إلى أحزاب نشأت داخل الهيئة البرلمانية، وأحزاب نشأت خارجها:(حرب، ١٩٨٧، ص ٧٦)

١- الأحزاب ذات النشأة الداخلية، يقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجيًا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وقد نشأت الأحزاب- في أغلب بلاد أوروبا على الأقل- عن هذا الطريق، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية، وبين الجماعات التشريعية.

٢- الأحزاب ذات النشأة الخارجية، ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي للحكم القائم، وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان، وهذه الأحزاب تمثل ظاهرة أكثر حداثة، وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبالأيديولوجيات المتشددة: العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط – في أغلب المناطق النامية- بالحركات القومية والمعادية للاستعمار.

وبلحاظ أن هناك تباين في تأصيل الظاهرة الحزبية، وتحديد نشأتها، فالذين يحبذون المفهوم الواسع والفضفاض للحزب السياسي، بحيث يشمل التجمعات كافة (أو الكتل، أو الزمر) التي ترتبط بممارسة السلطة أو الصراع عليها، يعكسون – في الواقع- مفهومًا للظاهرة الحزبية يجعلها لصيقة بالظاهرة السياسية منذ نشأتها حتى اليوم، أي منذ أن انقسم المجتمع الإنساني إلى أفراد يَحكمون، وأفراد يُحكمون، وظهرت بالتالي السلطة السياسية. أما الذين يحبذون المفهوم الأكثر تحديدًا للحزب السياسي، فهم يربطونه- غالبًا- بظهور الهيئات التشريعية، والنظم الانتخابية ويعكسون -بالتالي- مفهومًا للظاهرة الحزبية يقصر نشأتها على القارة الأوروبية، ويعود بها – فقط- إلى منتصف القرن التاسع عشر.(حرب، ١٩٨٧، ص٧٥) وهو ما ذهب اليه ديفرجيه في تحديده لنشأة الأحزاب السياسية.

ولاريب في أن ظهور الأحزاب السياسية ومسيرة تطورها في العالم الثالث تختلف إلى حد كبير عنها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد برز أغلبها، إن لم نقل كلها خارج البرلمانات. (الأسود، ١٩٩٠، ص ٤٨٠)

وعند البحث في الظاهرة الحزبية، يتبين أن الأحزاب السياسية تُعد من واحدة من أهم مرتكزات النظام السياسي الديمقراطي، وهي المعبر الحقيقي عن التعددية السياسية ، وجوهر الحياة الديمقراطية بوصفها منظومة تتضمن قيم وأفكار وايديولوجيات وبرامج عمل سياسية واقتصادية وثقافية، ولا يمكن بحال من الأحوال الحديث عن أنظمة ديمقراطية حقيقية من غير وجود أحزاب سياسية، وحرية سياسية لعملها. (محمود، ٢٠١٩، ص١٩٣)

وتبعًا لما تقدم، فلقد شهدت الساحة السياسية العراقية في مرحلة الاحتلال الأمريكي بروز الظاهرة الحزبية في العراق، وانتشارها، وتعدد أنواعها (إسلامية- ليبرالية- شيوعية- قومية- اثنية)، وان هذه

الظاهرة التي عبرت عن تطور فكري سياسي جديد في البيئة السياسية العراقية، قد مهدت الطريق لمرحلة جديدة من الحرية السياسية، والعددية الحزبية، وتعددية الرأي، وأنهت معها عقودًا من القطيعة السياسية امتدت من العام ١٩٥٨ حتى العام ٢٠٠٣. (محمود، ٢٠١٩، ص١٩٤)

المطلب الثاني: والحزب السياسي ووظائفه الرئيسة

الحزب السياسي بحسب التعريف الدولي، هو " كل جماعة مؤلّفة طوعيًا من عدد من الأشخاص على أساس مبادئ وأهداف مشتركة، للمساهمة في تأطر المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية، وخوض الانتخابات العامة على اختلافها، ويمارس الحزب نشاطه بوسائل ديمقراطية وسلمية بهدف تداول السلطة والمشاركة فيها ضمن فهم وتصور مُحددين لتحقيق المصلحة الوطنية . (أبو رمان، بدون تاريخ، ص١١)

ويعرف البعض الأحزاب بانها " تجمعات معترف بها، وقوى عاملة، في وقت معًا، لتقنية التعبير عن الالتزام السياسي للمواطنين، ولظفر بالسلطة أو للمشاركة فيها ". (ذبيان وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٢٠٦)

عرفَ المشرع العراقي الحزب أو التنظيم السياسي في قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥، في المادة ٢/أولا: الحزب أو التنظيم السياسي: " هو مجموعة من المواطنين منظمة تحت أي مسمى على أساس مبادئ وأهداف ورؤى مشتركة تسعى للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها بطرق ديمقراطية بما لا يتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة". (قانون الأحزاب السياسية، على الرابط: /https://archive3.parliament.iq/ar/2015/08/27/20218)

ويتأسس انقسام الأحزاب وتنوعها، في وقت معًا، على اختلافات في الأفكار والمصالح والأمزجة والفائت الاجتماعية والطبقات التي تعبر عنها. (ذبيان وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٢٠٦)

وتؤدي الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية عددا من الوظائف منها ما هي عامة تشترك فيها جميع الأحزاب سواء كانت في السلطة أو المعارضة، ووظائف خاصة يؤديها الحزب حسب موقعه في جميع السلطة أو المعارضة، ومنها :(حسن، ٢٠٢٢، ص٣٠٣)

١- تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام: وذلك عن طريق إنماء المسؤولية لدى الفرد وخلق نوع من التطابق لمصالحه الخاصة والمصلحة العامة، بالإضافة إلى تنمية الوعي السياسي للمواطنين، وتتيح لهم التفسير الأكثر وضوحا للسياسة التي يرغبون فيها من ناحية تصنيف المرشحين الذين تجري بينهم المنافسة الانتخابية.

٢- وظيفة التعبير عن الرغبات: من خلال تحديد الآراء الفردية وصياغتها وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها، ذلك أنه إذا لم تجد الجماهير ما تعبر به عن رغباتها يسود الأفراد نوع من عدم الرضا تجاه النظام السياسي، مما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد نحو العنف، في المقابل يتجه النظام

– السلطة الحاكمة– إلى إتباع سياسة القهر، فيسود في المجتمع ما يطلق عليه سياسة العنف والعنف المضاد.

٣– وظيفة تكوين الكوادر السياسية: على اعتبار أن العمل السياسي هو عمل لا يتأتى بالفطرة بل يحتاج إلى الخبرة والتدريب، وتتجلى أهمية هذه الوظيفة من وظائف الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الوضع في دول العالم الثالث، حيث يظل السؤال عن من يخلف القيادات الحالية بلا جواب، ومن هنا يتعاظم الشعور بالخوف من وقوع فراغ في الهيئة الحاكمة حيث لا علم لأحد بالقادم من الظلام المجهول إلى قمة السلطة، وبين الوضع في الدول الديمقراطية حيث تقوم الأحزاب السياسية بدورها المرسوم لها في الحياة السياسية، فيزول الشعور بالخوف من الوقوع في فراغ سياسي بسبب وجود أكثر من إطار محددة اتجاهاته، معروفة فلسفته وسياسته لسد هذا الفراغ حال حدوثه.

٤– يعمل النظام الحزبي على وجود رقابة على أعمال الحكومة: الأحزاب المعارضة هي الحكومة البديلة التي تنتظر استدعاء الشعب لها لتتولى السلطة بدلًا عن السلطة القائمة، وفي سبيل ذلك تقوم بوظيفة المعارضة النزيهة من خلال العمل على مراقبة حزب الأغلبية ونقد سلوك القائمين على تنفيذ سياسته ليس نقدا مجردا فحسب، بل تبين الحل البديل الذي تراه أكثر تحقيقًا للنفع العام.

المبحث الثاني: التعددية الحزبية وتقنين الحياة الحزبية ومحدداتها في العراق

كنا قد وضحنا في المبحث الأول الظاهرة الحزبية في العراق بصورة عامة وبينا بانها يجب أن تتضمن مرتكزات أساسية منها التعددية الحزبية، ولكي يكون وجودها جديًا يجب أن تكون مقننة دستوريًا، ومما لا شك فيه أن تغيير الحياة السياسية في الحقبة ما بعد عام ٢٠٠٣، عن الحقبة السابقة لعام ٢٠٠٣، لن يمر دون وجود معوقات كنا قد اسميناها بالمحددات فلابد من البحث في أبرزها، وما سبق يُعد مضامين مطالب المبحث الثاني من بحثنا هذا.

المطلب الأول: التعددية الحزبية في العراق

بما أن العراق بعد العام ٢٠٠٣، انتقل من نظام الحزب الواحد الشمولي إلى نظام متعدد الأحزاب، فالضرورة تقتضي تناول نظام تعدد الأحزاب، مع الأخذ بعين الحسبان أن نظامي الحزب الواحد ونظام ثنائي الأحزاب سيكونان بعيدان عن بحثنا هذا.

إن نظام تعدد الأحزاب، في النظام الديمقراطي الغربي، هو نمط تنظيم القوى السياسية في احزاب عديدة، لا يتوصل أي منها أبدا إلى أكثرية مطلقة أو دائمة .(ذبيان وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٤٤٩)

وفي نظام تعدد الأحزاب تتنافس عدة أحزاب للوصول إلى الحكم، بحيث لا يستطيع حزب لوحده أن يتولى السلطة بدون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة شؤون السلطة. وأن أسباب ظهور نظام تعدد الأحزاب هي الاختلافات العنصرية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أبناء الدولة الواحدة، ونظراً لأن نظام تعدد الأحزاب يفترض وجود عدة أحزاب في الدولة، وهذه الأحزاب متقاربة مع

بعضها في القوة، بحيث لا يستطيع أحدها لوحده الحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية وبالتالي استلام السلطة بمفرده، فإنه لا بد من قيام الاتفاقات الحزبية بين الأحزاب المتقاربة في الأهداف والمبادئ السياسية لوقوف بعضها بوجه البعض الآخر سواء كان ذلك على الصعيد الانتخابي أو الصعيد النيابي أو الحكومي. (الخوالدة، ٢٠٢٠، ص٢٣٧)

يكفل نظام التعددية الحزبية استقرار الحياة السياسية في الدولة، وذلك من خلال تأكيد الأحزاب على إمكانية تداول السلطة وانتقالها بطريقة سلمية وبهدوء من حزب للآخر، ويجعل المعارضة تشعر ل مؤسساتها تنظيم الاحتجاجات ضد الهيئة بمشاركتها في إدارة دفة شؤون البلاد، فهي تستطيع من خلا الحاكمة لكفها عن العدوان والطغيان وإعطاء الشعب فرصة اختيار البديل، وبغياب الأحزاب تضعف المعارضة ويقوى الاستبداد والتسلط وتزداد فرص ظهور التجمعات السرية للساخطين والمتذمرين .توجد هيئة تضم هؤلاء المتذمرين والمعارضين للحكومة، وفي حالة غياب نظام التعددية الحزبية فلن توجد هيئة تضم هؤلاء المتذمرين والمعارضين للحكومة، فلا يكون ثمة خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة. (حسن، ٢٠٠٠، ص٣٠٦)

رابعًا: تقنين الحياة الحزبية ومحدداتها في العراق

مع تغيّر النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، بدأت الحياة الحزبية بالعمل السريع والمتعدد في ظل بيئة سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة جدًا، الأمر الذي سهّل عملها تارة وعقد الأمر تارة أخرى، لذا مرّت الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، بعدة مراحل من الناحية التنظيمية بغيّة الوصول إلى التنظيم الحزبي الحقيقي، وتكوين بناء حزبي قوي يستند على أسس قانونية وقواعد تنظيمية من أجل تحقيق عدة أهداف منها: (السراي، ٢٠٢٣، ص٤)

أ- عكس الصورة الديمقراطية للنظام السياسي بضمان وجود أحزاب سياسية وتعددية سياسية.

ب-تنظيم عمل الأحزاب السياسية بشكل مُنسق يسهل عملية التعامل معها واستمرارها وديمومتها.

ت-إضفاء الشرعية القانونية على وجود الأحزاب، وحسم الجدل حول شرعيتها القانونية؛ بسبب عدم وجود قانون مشرّع ينظم عملية الأحزاب السياسية.

ث-ضمان استمرار العملية الانتخابية بجزء من الكامل من خلال وجود أحزاب منظمة ولها عمل خلال فترة ما قبل الانتخابات وما بعدها، ولا تنشط ككتل انتخابية في فترة الانتخابات فقط.

المطلب الثاني: تقنين الحياة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣

كان مجيء البعث إلى السلطة مرة أخرى بعد انقلاب (١٩٦٨) إيذانا بانتهاء الحياة الحزبية في العراق، وانتقلت الأحزاب السياسية بالمجمل إلى ممارسة نشاط سري تضاءل إلى أبعد درجة داخل البلد، (ولم يصدر أي قانون ينظم الحياة الحزبية حتى صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 30لسنة

١٩٩١)، وعلى الرغم من أن القانون تحدث عن حق كل عراقي بتأسيس حزب إلا أنه عمليًا لم يكن هناك أي حزب فاعل في إطار علني سوى حزب البعث .(المرشد، ٢٠٢٣، ص ١١)

أ- في الدستور

لا تقوم الديمقراطية في أية دولة إلا باشتراك الشعب في شؤون الحكم والإدارة، ولعل من أهم الآليات التي يشترك من خلالها الشعب في الحكم والإدارة تتمثل بالأحزاب السياسية التي تدير دفة الحكم في الدولة، على انه ينبغي أن يكون انضمام أفراد الشعب إلى الأحزاب السياسية نابعاً من مبدأ الإرادة الحرة المختارة أي بدون إجبار أي فرد في الانضمام إلى أي حزب في الدولة، ولعل هذا ما أشار إليه دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٩/ثانياً) بالنص على أن (لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها)، وبما إن نظام الحكم في الدولة الديمقراطية يقوم على مبدأ مهم جداً إلا وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي أشار إليه الدستور العراقي في المادة السادسة منه بالقول (يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور). ومن الوسائل الديمقراطية الدستورية نجد الانتخابات التي تحتاج إلى ضمان حرية تأسيس الأحزاب السياسية وممارسة عملها، ذلك إن الأحزاب السياسية يكون هدفها الوصول إلى السلطة مع تقديم الخدمات الأساسية لجمهورها أملاً منها في الحصول على تأييده ورضاه، وبذلك يجب أن يكون عمل الأحزاب ضمن الإطار الدستوري والقانوني داخل الدولة، وبهذا المعنى جاء نص المادة (٣٩/أولاً) من الدستور النافذ بالقول (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية. أو الانضمام إليها مكفولة. وينظم ذلك بقانون). (عمران: https://annabaa.org/arabic/rights/8004)

إن تحليل نص المادة (٣٩) من دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، يفضي إلى اعتناق دستور ٢٠٠٥، لنظام التعددية الحزبية، حيث نصت المادة المذكورة في أولا: على " حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام اليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون "، وثانيا: " لا يجوز اجبار أحد على الانضمام الى أي حزب او جمعية أو جهة سياسية، أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها".(دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥)، على الرابط:

https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar

ب-الأمر رقم ٩٧، وقانون الأحزاب

لقد شهدت حقبة ما بعد (٢٠٠٣)، في العراق وضعا فوضويًا معقدا، وبقدر ما تسيّدت القوى المناوئة القديمة المعارضة للمشهد السياسي، فقد رافق ذلك تأسيس عدد ضخم من الكيانات السياسية في العراق، كانعكاس بديهي لحرمان طويل من الحياة الحزبية في العراق، (عبد المرشد، ٢٠٠٠، ص١٢)

وبعد العام ٢٠٠٣، أصدر الحاكم المدني بول بريمر الأمر رقم (٩٧) بعنوان" قانون الأحزاب والهيئات السياسية"، الذي ظلَّ نافذًا حتى صدور **قانون** الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

وتبعًا لما تقدم ، جاء أول تنظيم للأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وفق قرار (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ ، من سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة(بول بريمر) ، الذي عُد بمثابة قانون الأحزاب السياسية آنذاك والذي نظم عملها؛ ليتمشى الأمر مع مضمون قرار رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤، الصادر أيضًا من سلطة الائتلاف المؤقتة التي شكلت بموجبه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جاء القراران وفق رؤية تكاملية كون (لا ديمقراطية من دون أحزاب)، وكان لا بد أن تنظم هذه العملية بإطار قانوني ، لذا بموجب قرار رقم (٩٧) تشكلت الكيانات السياسية، وبموجب القرار رقم (٩٢) سُمح لها خوض الانتخابات ، إلا أن هذا الأمر واجه الكثير من الانتقادات والمآخذ إلى ما آلت إليه شكل العملية السياسية فيما بعد، ومن أهم هذه المآخذ ما يأتي: (السراي، ٢٠٠٠، ص٥)

-إن القرار صدر من بيئة ضعيفة ولا تتماشى مع طبيعة وحجم الوضع السياسي، أو الاجتماعي الذي يؤسس إلى نظام ديمقراطي قوي.

-أعطى هذا القرار الحق للأشخاص المنفردين أن يكونوا مثل الكيان السياسي وفق القانون، وهذا الأمر يتنافى مع مضمون الأحزاب السياسية شكلًا ومضمونًا.

-يُلزم أي شخص أو منظمة أو مجموعة من الأشخاص الحصول على صفة كيان سياسي من المفوضية التي تخضع لسلطة الاحتلال.

-لم يُحدد القرار شكل الأحزاب السياسية وعملية تنظيمها وعملية هيكليتها، لم يهتم القرار أساسًا بشكل التنظيم الحزبي.

-عُد القرار كقرار تنظيمي يسمح للمجاميع المشاركة بالانتخابات وهذا الغرض الأساسي منه.

-لم يحدد القرار الآلية أو الكيفية أو ما هو حال الكيانات التي تنشأ بعد انتهاء عمل المفوضية.

لذا كان القرار شكليا فقط، يُنظم عملية دخول الكيانات والأشخاص للمشاركة في الانتخابات وتشكيل مجلس نواب، ولم يؤسس بشكل حقيقي إلى تنظيم الحياة الحزبية في العراق، وتنظيم عمل الأحزاب وتشكيل أحزاب حقيقية وفق رؤية وأهداف ومجموعة من الأشخاص وبتنظيم معين، وأخذ وضع الأحزاب إطارًا قانونيًا بصدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في عام ٢٠٠٤، الذي أشار في المادة(١٣/ج) إلى الحق بحرية الاجتماع السياسي وحرية الانتماء للجمعيات، والحق بحرية تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام إليها وفقًا للقانون. (السراي، ٢٠٠٠، ص٥)

ت- القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥

نظم قانون الأحزاب السياسية العراقي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية، وذلك (بتقديم طلب التأسيس تحريريًا بتوقيع ممثل الحزب أو التنظيم السياسي (لأغراض

التسجيل) إلى دائرة الأحزاب، تنظيمات سياسية ومرفقًا به قائمة بأسماء الهيئة المؤسسة التي لا يقل عدد أعضائها عن (٧) سبعة أعضاء مؤسسين ومرفقًا به قائمة بأسماء عدد لا يقل عن (٢٠٠٠) عضو من مختلف المحافظات، على أن يتم مراعاة التمثيل النسوي. (كوزان، ٢٠٢٣، ص٢٤٩)

ان الكثير من الأحزاب والقوى السياسية تندرج تحت صنف (الأحزاب الهيكلية)بمعنى انها احزاب تتكون من هيكل يشكله كادر الحزب المحدود العدد، و تفتقر الى قاعدة شعبية مؤيدة لها ، وهذا ما اكدته نتائج الانتخابات، عندما خرج عدد كبير من الأحزاب والكيانات دون نتائج تذكر، مما اكد ضعف تأثير العديد من الأحزاب على الناخبين، الأمر الذي يدعو الى اعادة تقيم دور هذه الأحزاب والقوى في الحياة السياسية ، فضلًا عما تقدم ان قانون الأحزاب سيضع اهم شروط تكوين الأحزاب وهو المؤتمر التأسيسي ففي اغلب الدول الديمقراطية لا يمكن ان يمنح الحزب لنفسه حق التأسيس ما لم يعلن عن مؤتمره التأسيسي الذي تناقش فيه اسس نظامه الداخلي وإعلان مبادئه ، واما عكس ذلك فلا يمكن له اكتساب الشرعية ولا دخوله اي عملية انتخابية ، اما المؤتمر التأسيسي فلا يعد صحيحا إلا اذا حضره عدد معين ليصل في بعض القوانين الى (٥٠٠) عضو من بينهم ثلاث ارباع الأعضاء المؤسسين على الاقل كما تؤكد اغلب قوانين الأحزاب ، وهذا ما لم نجده في الكثير من الأحزاب التي اشتركت في الانتخابات النيابية في العراق، قبل إقرار القانون. (عبد الله، ٢٠١٧، ص٩٦٣-٩٦٤.)

وبذلك أصبحت الحياة الحزبية في العراق منتظمة بقانون يحدد سبل تأسيسها، وحلها افتقرت اليه الحياة السياسية الحزبية في العراق لأكثر من عقد من الزمان.

المطلب الثالث: محددات الظاهرة الحزبية في العراق

عند التطرق إلى محددات الظاهرة الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بنبغي مراعاة ما يأتي:

١- أن حداثة التعددية الحزبية في العراق، بعد عقود من نظام الحزب الواحد تفرز بلا شك محددات عديدة منها ما له علاقة بالحزب السياسي في تنظيمه الداخلي، ومنها ما له علاقة بالأدوار التي يقوم بها في الحياة السياسية.

٢- ان التطرق لتلك المحددات لا يعني بأي حال من الأحوال الالتفات إلى الجوانب السلبية والتشكيك بالأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية وهي بلا شك أدوارا مهمة، وإنما لمعالجة تلك المحددات لتقوم الأحزاب السياسية بدورها على أكمل وجه.

إذ تشير بعض الكتابات إلى الأحزاب السياسية في العراق تميزت بمزايا منها: (السراي، ٢٠٢٠، ص ص ١٠- ١١)

١- التحزّب وليس الحزبية: ونقصد بالحزبية هو قبول الآخر من الأحزاب السياسية سواء كانت معارضة أو مؤيدة والإيمان بالتعددية الحقيقية في الأحزاب السياسية وليس التعددية الشكلية، لذا فالأحزاب في العراق متشبثة بفكرة التحزب أي عدم قبول ووجود الآخر المختلف فكريًا عنه، وبدل تبادل الأدوار

تُصبح عملية الاقصاء والنفي لدى الأحزاب هي المتحكمة، فالأحزاب ترفض فكرة الاختلاف حتى وإن كانت هذه الأحزاب تشترك ببعض المشتركات التي أسست على أساسها مثل الطائفة أو القومية.

٢- انعدام التأسيس المؤسسي : الأحزاب السياسية في العراق تنشأ بطموح شخصي من أجل السلطة والحصول على مغانم معينة فهي لم تنشأ على أساس مؤسسة سياسية حقيقية وفق متطلبات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، لذا فإن هذه الأحزاب تفتقر إلى اللوائح الداخلية التي تُنظم عمل الحزب كمؤسسة وتوزّع الصلاحيات على مستوى عضو قيادي أو وسيط أو قاعدي، وإن وجدت هذه اللوائح فهي تركز الصلاحيات عند الأعضاء القياديين فقط و تنعدم عن بقية الأعضاء، وهذا ما ينعكس جليًا في القيادات الحزبية داخل الحزب أو المرشحة في المناصب العليا للدولة التي تكون على أساس التعيين والاختيار من قبل رئيس الحزب أو الحلقة المقربة جدًا لرئيس الحزب التي تسمى" الهيئة القيادية"، والتي يكون الاختيار والتعيين فيها ليس على أساس الكفاءة، وإنما على أساس الولاء.

٣- غياب الديمقراطية الداخلية: لا نبالي إذا قلنا أنَّ جميع الأحزاب السياسية في العراق تغيّبت عنها الديمقراطية الداخلية في اختيار القيادات الحزبية وعملية اتخاذ القرار وعملية الرفض والطعن وغيرها من الإجراءات وحتى إن وجدت فستكون شكلية جدًا فقط للتكيّف مع متطلبات قانون الأحزاب وإجراءات دائرة شؤون الأحزاب وهي غير نابعة من إيمان حقيقي واقعي ونهج للعمل تسير عليه الأحزاب السياسية، " وبالحديث عن واقع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العراقية، فإنه من الملاحظ أن معظم هذه الأحزاب افتقرت للممارسات الديمقراطية الداخلية نتيجة أسباب مختلفة، بعضها نتيجة خلفيتها الأيديولوجية، وبعضها الآخر نتيجة هيكلها الداخلي التنظيمي، فهذا الأمر الذي ترك آثارًا سلبية كبرى على النظام السياسي، ولهذا فإن الإصلاح السياسي في العراق مرتبط ارتباطا كبيرًا بإصلاح القطاع الحزبي؛ لأن الأحزاب تلعب دورا رئيسًا في تنشيط عمليات الإصلاح في النظام الديمقراطي، فهي تشكل جزءًا مهمًا من الحل لتوفير نظام سياسي أكثر استقرارًا ويستجيب للاحتياجات الشعبية".(السراي، ، ٢٠٢٠، ص٥)

٤- الاستئثار بمواقع السلطة العليا: أغلب الأحزاب السياسية العراقية تعيش مرحلة الانشقاق والانقسام من قِبل الشخصيات العليا في الحزب وعادةً الشخصيات التي تتبوأ مناصب تنفيذية عليا في الحكومة، لذا تشعر هذه الشخصيات أنها تمتلك المقومات الشخصية التي تؤهلها لإنشاء حزب تشارك فيه بالانتخابات للحصول على مقاعد برلمانية أو على الأقل تحافظ على وجودها السياسي، لذا نرى مجموعة من الأحزاب لا تقوم على أساس اجتماعي حقيقي أو لديها القدرة على التعبئة والتحشيد وخلق رأي عام حول قضية معينة كحزب، وإنما تشارك في الانتخابات كي تحصد مقعد نيابي واحد على الأقل ويكون من حصة رئيس الحزب.

٥- ارتباطها بالشخصية: تقوم الأحزاب العراقية على أساس " شخصية رئيس الحزب" أو " الأمين العام للحزب"، فتكون أفكاره ومبادئه وما يعتقد به هي أفكار ومبادئ وأهداف الحزب، وتكون أغلب الأحزاب على أنَّ الأمين العام للحزب هو الملهم الفكري والمادي للحزب ويبقى الحزب مرتبط به تمامًا وربما يورث أبناء هذه الشخصية أو أقاربه القيادة الحزبية ليتحول الحزب إلى حزب عائلي وتنعدم جميع التشكيلات داخل الحزب وتذوب هوية الشخص الزعيم للحزب وتدور في فلكه، وبعض الأحزاب تعد هذه الشخصية بالمعصومة والمرفعة عن الخطأ.

٦- غياب الفكر: أغلب الأحزاب يغيب عنها التأطير الفكري العميق الذي يقود ويؤسس لإدارة الحزب والدولة، فالكثير من الأحزاب السياسية في العراق تنشأ ليس على أساس فكري، وإنما وفقًا لمتطلبات النظام السياسي كونه نظام برلماني يتطلب وجود أحزاب وعلى أساس انتخابي كون قانون الانتخابات المتّبع أيضًا يلزم وجود أحزاب تنبثق عنها كتل سياسية، وبالتالي نرى أنَّ هذه الأحزاب تعيش في حالة صراع دائم داخل الحزب وخارجه على مستوى الإدارة والمعارضة. " لم يلزم قانون الأحزاب، الأحزاب بضرورة أن يكون لها نظرية فكرية تستند إليها في عملها، لذا نجد أن العديد من الأحزاب الناشئة لا تستند إلى نظرية فكرية متكاملة بحد ذاتها، إنما على أهداف ومبادئ نظرية، وهذه لا ترتقي إلى أن تكون نظرية متكاملة".(النجار، ٢٠٢٤، ص١٢) ولذلك يلاحظ من خلال البحث أن أهم تلك المحددات تتمثل بالآتي:

أ- **طبيعة النخب السياسية**

تكون أدبيات النخبة السياسية في البلاد المتخلفة مدخلًا هامًا لدراسة المؤسسات السياسية فيها، والظاهرة الحزبية على وجه الخصوص ، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن " أحزاب النخبة" في تلك البلاد، أو بطريق غير مباشر في كثير من الأحيان، وربما يساعد في تبرير هذا التوجه " النخبوي " في دراسة الظاهرة السياسية في البلاد المتخلفة، ما يذكره أحد الباحثين من أن البيانات المتوافرة عن النخبة في النظم السياسية غير الغربية، تفوق البيانات المتوافرة عن الجماعات أو الطبقات أو القواعد الشعبية، وأن سلوك النخبة في تلك المجتمعات غالبًا ما يكون أكثر أهمية، من الناحية السياسية، من سلوك الجماهير.

ويرتبط مفهوم النخبة السياسية ارتباطا مباشرا بالديمقراطية اذ ان هناك أصناف اخرى للنخبة ومنها النخبة العسكرية التي ترتبط باليات الضبط العسكري مهما كان دور هذه النخبة حتى على انعكاسات السلطة والجانب السياسي وهذا ما ينعكس بأوجه مختلفة على الأصناف الأخرى من النخب كالنخب الدينية وما الى ذلك.

كما ان هناك من يقرن النخبة السياسية بمفاهيم أخرى كالتعددية السياسية او الطبقة السياسية او المكونات السياسية والدينية والطائفية والقومية، اذ يعتمد السياق السياسي والكمي في توصيف الظاهرة

الحزبية والسياسية، وهذا ما يطلق في كثير من الأحيان على الطبقة السياسية من أحزاب وكتل وشخصيات سياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي أي مفهوم النخبة السياسية من حيث الكم والوصف لا تتعارض مع التسميات المشار لها لكنها من الواضح انها تختلف من حيث الأهداف والنوع والسلوك والبرامج اذ غالبا ما تعطي مدلولات النخبة السياسية إشارات إيجابية وهي تقترن بمفهوم التعددية الحزبية في بعض الجوانب في حين تتسم مفاهيم الطبقة والمكونات السياسية والدينية والطائفية والقومية الى مدلولات سلبية اقل ما يقال عنها انها بدائية في ادبيات العمل السياسي والحزبي في الأنظمة الديمقراطية، كما انها تتسم بطبيعتها القبلية مرة او الاسرية او العائلية من جانب ثاني، او مكوناتية وطائفية وقومية من جانب ثالث .(حرب، ٢٠٢٠، ص ص ٤١- ٤٢)

" فالعيب إذًا لصيق بالنخب السياسية العاجزة، ذلك العيب التمثل بالإلحاح على العجز بامتياز دون التفكير، ولو لمرة واحدة وإلى الأبد، بالتنحي والاستقالة وهجران العمل السياسي لصالح أهل السياسة الحقيقيين، الذين عندما يعجزون عن تأدية وظائفهم يهجرون، بلا تردد ميدان السياسة لغيرهم من أهل السياسة الحقة ".(فياض، ٢٠١٣، ص١٤٢)

ب- الفئوية الحزبية

حاولت الأحزاب السياسية بعد ٢٠٠٣، أن تختزل جميع هذه الفواعل والهويات من خلالها لتطلق شعارات تعبر عنها باعتبارها أنها الممثل الأوحد والأبرز لجميع هذه الفواعل، أخذت هذه الأحزاب صبغة دينية، وقبلية – عشائرية، ومصلحية فئوية تعبر عن مصالح جماعات معينة فقط، وأحزاب قومية، وأحزاب اقتصادية، حتى أصبحت التجربة السياسية والساحة السياسية، حزبية بحته تسيطر فيها الأحزاب السياسية على جميع مفاصل الساحة السياسية، ومؤسسات الدولة السياسية والإدارية .(السراي، ٢٠٢٤، ص٢٣)

إذ أن هذه الأحزاب لا تنطلق من هدف تحقيق " النفع العام" وإنما تحاول ترسيخ مصالحها الخاصة والمحافظة على مكانتها في النظام والساحة السياسية، متجاوزة كل الاعتبارات، حتى مع تراجع أساس شرعية ومشروعية وجود هذه الأحزاب وهو (الرضا والقبول الشعبي)(مصطفى السراي، ٢٠٢٤، ٣٢)، ويؤثر ذلك في فاعلية أو قدرة الدولة، والتي من أهم مؤشراتها ما يلي:

ما تقدمه الدولة أو قدرتها من خلال نظامها السياسي على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، مثل التعليم، الصحة، والخدمات.

٣- قدرتها في الوظائف الأمنية والسيادة كحفظ النظام العام وحماية الدولة من الاعتداءات أو التدخلات الخارجية.

٤- قدراتها الاقتصادية وعلاقة الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع العادل للموارد في المجتمع.

وكل ما سبق يعتمد على استقرار سمة الدولة بمعنى القبول العام بحدودها الجغرافية، وغلبة مشاعر الانتماء الوطني لشعبها، والتوافق حول مكونات الجماعة السياسية ووحدة الهويّة الوطنية، وهكذا

تتأكد سيادة الدولة الوطنية على مواردها، بمعنى التخلي عن فكرة تفكيك الدولة والحد من سيادتها، أو إمكانية تدخل القوى الكبرى في شؤونها تحت ذريعة التدخل الإنساني أو محاربة الإرهاب، وتتميز الدولة ذات الفاعلية، بأن الترتيبات المؤسسية والقانونية فيها تكون قادرة على تحمل الهزات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدولة، حيث تبقي النزاعات والخصومات المختلفة ضمن حدود تلك الترتيبات المؤسسية، لا بل أن الفاعلية أن الفاعلية لكونها تتعلق بإمكانيات وتفاعلات الدولة داخليًا وخارجيًا، فتؤثر على الأداء الحكومي وتحقيق الأهداف العامة للدولة. (بكر، ٢٠٢٢، ص ص ١٤٩-١٥٠)

ت- الجهوية

لابد أن يتجنب دعاة التغيير سلبيات العتبة الحزبية الجهوية الفئوية الضيقة، وأن التخلص منها ، لا يعني الدعوة إلى حل التنظيمات الحزبية بل يعني تجاوز العقلية الحزبية الضيقة، وانخراط الديمقراطيين في حركة مجتمعهم والدفاع عن وحدة واستقلال بلادهم، واعتمادهم على صيغة تنظيمية جهوية جديدة وقيادات ديمقراطية ذكية تفهم المستجدات على المستويات الإقليمية والعالمية وتتفاعل معها، وإلا ينبغي تغيير هذه القيادات،(فياض، ٢٠٢٠، ص ٦٢) وهجران" الطائفية السياسية" في التنظيم الحزبي لأن الطائفية السياسية تنطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على الانتماءات المجتمعية من خلال إعادة صياغة الأسس التي تبنى عليها السياسات العامة للدولة، وذلك من أسس قائمة على مبدأ "المواطنة" إلى أخرى قائمة على " الانتماءات الأولية" للأفراد، ويذكر أن نموذج السيادة الداخلية أو بناء السلطة داخل الدولة والدرجة التي يمارس بها هذا الضبط والتحكم الداخلي في ظل العولمة أصبحت تهدده تلك الجماعة خاصة في المجتمعات الطائفية القائمة على المحاصصة السياسية، ناهيك على التحديات الإقليمية والدولية في النظام العالمي الراهن. (بكر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١)

فتتحول الدولة من كونها إطارًا مؤسسيًا محايدًا إلى دولة تميز في تعاملها مع أفراد المجتمع طبقًا لانتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو العرقية، وبهذا تتحول الطائفية إلى خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة، إذ تقترن الطائفية في حالتها السياسية بضعف الاندماج الاجتماعي في المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات الطائفية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية أو الأولية، وهو ما يجعلها مع مرور الوقت غير قادرة على الاندماج في هويّة وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والتعايش السلمي فيما بينها، ففي ظل الهيكلية السياسية الطائفية فإنه يتم شرعنتها دستوريًا، وتمكينها وترسيخها سياسيًا من خلال المحاصصة والنظم الانتخابية الطائفية، وبهذا المعنى تصبح الطائفية السياسية عامل أساسي لتفكيك وتهديد المجتمعات، وتمثل خطرًا حقيقيًا يهدد التجانس الاجتماعي وبناء الدولة أو بقائها. (بكر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢)

وهنا بعد عرض أهم محددات الأحزاب السياسية في العراق، يمكن القول أن صياغة السياسات بطريقة شمولية يمكن أن يفيد الأحزاب في عملياتها وعلى النحو الآتي: (ـــ، ٢٠١٢، ص٩)

١- تعزز الاستشارات مهارات المشرعين والمسؤولين في الحزب وتمكنهم من التعاطي مع أهم قضايا السياسة والمسائل التشريعية، ومن شأن الاستشارات حول السياسات أن تشكل خير تمرينٍ لأعضاء الأحزاب المنتسبين إلى البرلمان، بحيث يصبحون قادرين على التعامل مع متطلّبات العملية التشريعية.

٢- إن العمليات الداخلية الديمقراطية والتشاركية تجعل الأحزاب السياسية أقوى وأكثر قدرةً على التعاطي مع المفاوضات، والنقاشات، وبناء الائتلافات، زد على ذلك أنّ الاستشارات تساعد أيضًا في توطيد العلاقات بين الأحزاب وأعضائها و/أو مناصريها.

٣- يفتح تطوير السياسات المجال أمام الأحزاب السياسية لإشراك النساء، وجماعات الأقليات، والشباب، والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية غير الممثلّة بما فيه الكفاية في عمليات صنع القرار.

الخاتمة:

بدا واضحًا ان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب في أي بلد من البلدان فإن الأحزاب السياسية فيه تمرُ بمرحلة مخاض، وقد يكون هذا المخاض عسيرًا ربما بسبب الانتقالة التي لم تكن مهيأة لها لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاجتماعية، فظهور أحزاب سياسية بعددٍ كبير قد يؤدي إلى " فوضى" على مستوى العمل السياسي، فضلًا عن أن كثير من الأحزاب السياسية تظهر نتيجة لذلك الانتقال في النظام السياسي من نظام الحزب الواحد الشمولي المرتكز على المركزية إلى نظام سياسي تعددي ، غالبًا، لا مركزي ، ويسمح بحرية العمل السياسي.

ما حصل في العراق بعد العام ٢٠٠٣، هو ظهور أحزاب سياسية عديدة نتيجة لحالة الحرمان السياسي من تكوين الأحزاب السياسية، وممارسة نشاطها السياسي بصورة علنية، وبعض من تلك الأحزاب افتقرت إلى الكثير من المقومات الحزبية، فضلًا عن أن أدائها لم يكن من أجل القيام بالوظائف المناطة بالأحزاب السياسية، وإنما من أجل الانتخابات فقط، ومما أثر سلبًا في أداء الأحزاب السياسية هو غياب قانون ينظم الحياة السياسية الحزبية حتى عام ٢٠١٥، أي أن مرور عقد من الزمن لم تكن الحياة الحزبية منظمة تنظيمًا قانونيًا الأمر الذي أثر سلبًا في أداء كثير من الأحزاب السياسية في العراق.

وتبعًا لما تقدم، عرفت الأحزاب السياسية في العراق محددات تتطلب المعالجة من الحزب السياسي نفسه ومن قانون الأحزاب السياسية الذي سجلت عليه مآخذ في بعض مواده ، وعدت أسبابًا في استمرار تلك المحددات.

المصادر:

١- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد، وعبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١.

٢- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة ١١٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيلول/ سبتمبر، ١٩٨٧.

٣- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وابعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٤- حسين أبو رمان، الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، المملكة الأردنية الهاشمية، بدون تاريخ.
٥- ينظر: قانون الأحزاب السياسية، على الرابط: https://archive3.parliament.iq/ar/2015/08/27/20218/
٦- عبد الرزاق حسن، الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد (٧)، العدد (٢)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ٢٠٢٢.
٧-صالح عبد الرزاق الخوالدة، التحول الديمقراطي والأحزاب السياسية: إطار نظري ومفاهيمي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٢٠.
٨- مصطفى السراي، بناء الأحزاب السياسية العراقية وفقًا لقانون الأحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥: رؤية نقدية، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.
٩- حيدر عبد المرشد، الأحزاب السياسية في العراق: مخاض لما ينتهي: ورقة تأسيسية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.
١٠-علي سعد عمران، التنظيم القانوني لحرية العمل الحزبي في العراق: دراسة لبعض الإشكاليات التي يثيرها قانون الأحزاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط: https://annabaa.org/arabic/rights/8004
١١- ينظر: دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، على الرابط:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar
١٢- زينب صاحب كوزان، تأسيس الأحزاب السياسية في العراق وآلية حلها: قراءة في ضوء قانون الأحزاب العراقي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥، مجلة المعهد، العدد (١٤)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠٢٣.
١٣- بدرية صالح عبد الله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥-٣٦)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧.
١٤- وسام شاكر السراي، تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في العراق، (برنامج سياسات العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠.
١٥- حسين النجار، مستقبل الأحزاب الناشئة في العملية السياسية العراقية، (ورقة سياسات)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤.
١٦- أسعد كاظم شبيب، مفهوم النخبة السياسية والحالة السياسية العراقية، مركز أضواء للدراسات، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢، على الرابط:
https://adhwaa.net/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d
١٧- عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن هويّة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣.
١٨- مصطفى السراي، صراع الوجود بين الساحة السياسية والحالة الحزبية والحياة العامة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤/١١/١٧.
١٩-مؤيد جبير محمود، الظاهرة الحزبية في العراق الجديد- جدلية العلاقة بين الفكر والممارسة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تموز/ يوليو ٢٠١٩.
٢٠- مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢٣)، العدد (٢)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نيسان/ ابريل ٢٠٢٢.
٢١- الأحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن، ٢٠١٢.

المصادر باللغة الاجنبية

1. Maurice Duverger, Political Parties, translated by Ali Muqallad and Abdul Mohsen Saad, General Authority for Cultural Palaces, Cairo, 2011.
2. Osama Al-Ghazali Harb, Political Parties in the Third World, World of Knowledge Series 117, National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait, September 1987.
3. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology: Its Foundations and Dimensions, College of Political Science, University of Baghdad, 1990.
4. Hussein Abu Rumman, Political Parties, Ministry of Political and Parliamentary Affairs, Hashemite Kingdom of Jordan, undated. 5- See: Political Parties Law, at the link: https://archive3.parliament.iq/ar/2015/08/27/20218/

5. Abdul Razzaq Hassan, Political Parties and the Problems of Role and Functions in Comparative Political Systems, Journal of Legal Studies and Research, Volume (7), Issue (2), Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Boudiaf - M'Sila, 2022.
6. Saleh Abdul Razzaq Al-Khawaldeh, Democratic Transition and Political Parties: A Theoretical and Conceptual Framework, Dar Al-Rayah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2020.
7. Mustafa Al-Saray, Building Iraqi Political Parties According to Political Parties Law No. (36) of 2015: A Critical Perspective, (Publications Series of the Al-Bayan Center for Studies and Planning), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2023.
8. Haider Abdul-Murshid, Political Parties in Iraq: Labor Pains of What Ends: A Founding Paper, Publications Series of the Al-Bayan Center for Studies and Planning, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad. 2023.
9. Ali Saad Omran, The Legal Regulation of Freedom of Party Work in Iraq: A Study of Some of the Problems Raised by Political Parties Law No. 36 of 2015, Al-Nabaa Information Network, at the following link: https://annabaa.org/arabic/rights/8004
10. See: The current Iraqi Constitution of 2005, at the following link:
11. https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar
12. Zainab Sahib Kozan, The Establishment of Political Parties in Iraq and the Mechanism for Their Dissolution: A Reading in Light of Iraqi Political Parties Law No. (36) of 2015, Institute Journal, Issue (14), Al-Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf, 2023.
13. Badriya Saleh Abdullah, The Law of Political Parties in Iraq, Political and International Journal, Issues (35-36), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017.
14. Wissam Shaker Al-Saray, Strengthening Democratic Practices Inside Political Parties in Iraq, (Iraq Policy Program), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2020.
15. Hussein Al-Najjar, The Future of Emerging Parties in the Iraqi Political Process, (Policy Paper), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2024.
16. Asaad Kazim Shabib, The Concept of the Political Elite and the Iraqi Political Situation, Adhwaa Center for Studies, November 18, 2022, at the following link:
17. https://adhwaa.net/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d
18. Amer Hassan Fayyad, Arab Democracy: The Search for Identity, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2013.
19. Mustafa Al-Saray, The Existential Struggle between the Political Arena, the Partisan State, and Public Life in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, November 17, 2024.
20. Mu'ayyad Jabir Mahmoud, The Partisan Phenomenon in the New Iraq - The Dialectic of the Relationship between Thought and Practice, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume (20), Issue (3), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, July 2019.
21. Marwa Abdel Moneim Bakr, Political Sectarianism and Challenges to State Effectiveness in Iraq, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume (23), Issue (2), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, April 2022.
22. Political Parties, Public Policy, and Participatory Democracy, National Democratic Institute for International Affairs, Washington, 2012.